لخفضه قليلا ولو سهوا او جهلا بطلت صلاته مع انه لا
تخلوا صلاة واحد من المايه من نحو ذلك ولو كان ذلك
مبطلا لنبه عليه السلف مع ان ذلك من الحركة المسنونة
في ذات الصلاة المطلوبة فيها فكيف صارت من المنهي
عنه المبطل لها فيحصل الجمع بين كونها مامورا بها فيها
منهيا عنه فيها وهو لا يعقل فان قلت المنهي عنه انما تو الي
الثلاث الاماد ونها ولا يخ غير متواليه لان ذلك يخل بها
قلت لو كان توالي الثلاث من المندوب فيها مخل بها
لبطلت بتواليها في حركات الواجب منها يجامع الاخلال
في كل فيما هو مطلوب لذات الصلاة ولم يقله احد فان قلت
يغتفر المبطل اذا تو قف الواجب عليه كالتنحنح لمن
عجز عن القراءة ولو سرا الا به ولا يغتفر المبطل لتحصيل
المسنون كالتنحنح لمجهد قلت الواجب انما هو الافعال
لا تو اليها والمبطل انما هو تو اليها لا هي ولانهم قد ندبوا
توالي المندوب ولو باكثر من ثلاث وذلك في وضع
اليدين والركبتين والقدمين في السجود على راي الرافعي
ندب ذلك وعليه اكثر المتقدمين وهو مذهب ابي
حنيفة وكذلك انتصاب القائم من التشهد الاول
انما يجب الى اقل القيام والزايد عليه الى كمال سنة وبه
يحصل مع رفع اليدين ثلاث حركات متواليه مع انه
لا يختلف في جواز ذلك وغير ذلك فالجملة فعل الحركة
المطلوبة في الصلاة لذاتها من المبطل مما له نظير له
وفيه من الحرج ما نابا ه محاسن الشريعة ومع ذلك

فاذا من تعرض لذلك ولو فعل فقال الحركة المطلوبة في
الصلاة لذاتها لا تعد في المبطل بخلاف المطلوبة فيها لعارض
كدفع المار والتصفيق للتنبيه فتبطل لكان وجه فيه
لانها ليست من حركات الصلاة الذاتية فيها بل عارضة
وكذا قول الجمال الرملي ان دم المنافذ المختلط
بما لابد منه من الاختلاط به من نحو ريق الفم المختلط
بدمه لا يعفى عنه لاختلاطه باجنبي مع قوله كغيره
ان اختلاط الدم بجوماء طهر وتصفيق دهن لا يضر
لانه ليس باجنبي مع انه لا ضرورة فيه كما مر وكذا قوله
من صلى الصبح عشرين سنة كل يوم قبل وقته ليس عليه الا
قضاء صلاة واحدة لان الصلاة كل يوم يقع عما قبله وان توه
بالصلاة انها عن الصبح المنهي له كما هو ظاهر اطلاقه
مع ان ذلك صارف له عن القضاء فكيف يقع عن
القضاء مع صرفه عنه وهذا يدركه امثال علماء زماننا
وماذاك الا ان كل احد يوخذ من كلامه ويترك الا النبي
صلى الله عليه وسلم وليتفرد بالكمال والعلم الحقيقي الله
سبحانه وتعالى وهذا لا يليق بمن مثلي واستغفر الله
من كل ما تجريت به واسئله العفو والرضا في كل حال

قوله فصل لا يجب كل من الحج والعمرة الا في
وجوب الحج فللكتاب والسنة والاجماع بل هو احد اركان
الاسلام ومعلوم من الدين بالضرورة وهو افضل واما
العمرة فعلى الاظهر عندنا وعند الائمة الثلاثة كقول
عندنا انها سنة لكن قال الغسطلاني انها واجبة عند

Copyright © King Saud University